



توصيات الندوة الوطنية للبيانات المفتوحة

تأسيسا على جلسات الندوة وما تضمنته من أوراق عمل طرحت خلال ثلاثة أيام متواصلة ابتداء من الأول وحتى الثالث من أكتوبر الجاري، وإلى ما تم استعراضه خلال حلقات العمل من مبادرات البيانات المفتوحة لدى مؤسسات القطاعين العام والخاص في السلطنة والتحديات التي تواجهها إضافة إلى أوجه التطوير المقترحة، أسفرت الندوة عن مجموعة من التوصيات نستعرضها كآتي:

أولاً: المحور التشريعي

- 1- تضمين موضوع البيانات المفتوحة ضمن قانون حماية البيانات الشخصية ولأئحتها التنفيذية.
- 2- تضمين موضوع البيانات المفتوحة في الاستراتيجيات الوطنية كالاستراتيجية الوطنية للبيانات واستراتيجية تقنية المعلومات والاتصالات.

ثانياً: المحور التنظيمي

- 1- وضع آلية عمل لإدارة موضوع البيانات المفتوحة في السلطنة.
- 2- إعداد خطة عمل وطنية للبيانات المفتوحة.

ثالثاً: محور بناء القدرات

- 1- إعداد برنامج وطني لتأهيل وتدريب الكوادر الوطنية في مجال البيانات المفتوحة بالشراكة مع الصندوق الوطني للتدريب والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة.
- 2- تبني برامج بحثية في مجال البيانات المفتوحة بالشراكة مع مؤسسات البحث العلمي.

رابعاً: المحور التقني

- 1- يتم بناء منصة إلكترونية موحدة للبيانات الوطنية المفتوحة في السلطنة.
- 2- استمرار المؤسسات الحكومية في مبادرات البيانات المفتوحة عبر منصاتها الإلكترونية.

خامساً: محور بناء الشراكات

- 1- تبني ودعم مبادرات الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال البيانات المفتوحة من قبل المؤسسات الحكومية والخاصة كالصندوق العماني للتكنولوجيا.
- 2- عقد شراكات بين مؤسسات القطاعين العام والخاص للاستثمار في البيانات المفتوحة.
- 3- تعزيز الثقافة المؤسسية بأهمية البيانات المفتوحة وعوائدها الاقتصادية والاجتماعية.

سادساً: محور المتابعة

تشكيل فريق عمل لمتابعة توصيات الندوة الوطنية للبيانات المفتوحة يضم في عضويته كل من: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، وهيئة تقنية المعلومات، ووزارة الشؤون القانونية، و الصندوق الوطني للتدريب، والصندوق العماني للتكنولوجيا وعدداً من المؤسسات ذات العلاقة بالبيانات المفتوحة.